ولما قوله صلى الله عليه وسلم المدبر لا يباع ولا يوهب
ولا يورث وهو حر من الثلث رواه نافع عن
ابن عمر ولانه اي التدبير سبب الحرية كان و
الحرية تثبت بعد الموت فلا بد لها من سبب و
لا سبب غيره ثم اما ان يكون سببا في الحال
او بعد الموت لا جائز ان يكون بعد الموت لانه في
حال بطلان الاهلية فلا يمكن ان يجعل السببية و
الا يلزم في الحال موجود وبعد الموت معدوم
لكون كلامه عرضا لا يبقى فتعين ان يكون هو
سببا في الحال واعترض على الحكم بان هذا
الكلام منافق لما ذكر في اخر باب العبد يعتق
بعضه حيث قال وفي المدبر ينعقد السبب بعد
الموت واقول قوله ثم جعل سببا في الحال
وان كان المذهب عند اصحابنا ليس بمتعين
فيحمل ما ذكره هناك على الاولى فيندفع به
التناقض ويكون قد اطلع على رواية من اصحابنا و
انه يجوز ان يكون سببا بعد الموت او اجبار
جوازه باجتهاده وجعل ما ذهب اليه الاصحاب
او في قال قيل في التدبير تعليق وليس
في التعليق شيء من السبب لانه انما في الحال انما
يكون عند وجود الشرط فحاله التدبير حال في
سائر التعليقات وهو مودى قول الشافعي كما
في سائر التعليقات اجاب بقوله بخلاف
في سائر التعليقات لان المانع من السببية قائم قبل
قبل الشرط واعلم ان في كلام المصنف عموما لانه هو

لا ينكشف

لا ينكشف على وجه التحقيق الا بمعرفة بيان ان
فلا بد منها فنقول المانع هو ما يتنفي به
الشيء مع قيام مقتضيه وكل ما ينافي اللازم
ينافي الملزوم واذا ظهر هذا فلنا القياس
يقتضي ان يكون سائر التعليقات اسبابا و
في الحال لكن المانع عن السببية في الحال وهو قبل
كون تصرف التعليق يمينا قائم لان اليمين مانع عن
تحقق الشرط اللازم للحكم فان المقصود من
اليمين هو المنع من تحقق الشرط وما كان مانعا عن
تحقق اللازم الذي هو الشرط كان مانعا عن تحقق
الملزوم الذي هو الحكم وهو وقوع الطلاق والبيع
اشار بقوله وانه يضاد وقوع الطلاق والعتاق و
بما كان مانعا للحكم لا يمكن ان يكون سببا له و
فهمنا كون تصرف التعليق بحيث امتنع عن كونه هو
سببا للحكم وهو الطلاق والعتاق فان قلت
قد يكون اليمين بعقد الحمل كما في قول الرجل ان لم اطلق
امرأتي فانت طالق وقد مر في الكتاب ان اليمين بعقد
للمنع او الحمل فكيف قال والمنع هو المقصود وهاهنا قد
الحمل عند البعض قلت لا يقصد باليمين
الا المنع عن الشرط والشرط فيما ذكرتم هو الحنث والمقصود
المنع منه ويلزمه الحمل فان قلت البتة بيمين
او جب بيمينه فان كان يمينا وجب ان لا يكون
سببا لقيام المانع على ما قررتم وان لم يكن يمينا لم
يقع لمخالفة سائر التعليقات اذ اليمين يوقع الثاني
قلت ببيمين لتعليق عتقه بأمر كان